

وزارة المالية المحاسب العام

مناقصة لتلقي خدمات استشارة اقتصادية في مجالات نشاطات قسم المكاتب الاقتصادية في شعبة المحاسب العام

قسم المكاتب الاقتصادية في شعبة المحاسب العام (فيما يلي: "صاحب الدعوة" أو "القسم") يُعلن عن مناقصة علنية مع فحص من مرحلتين لمنح خدمات استشارة اقتصادية في مجالات نشاطها.

1. سوف تكون فترة التعاقد لمدة سنة واحدة ابتداءً من موعد توقيع المخولون بالتوقيع من قبل صاحب الدعوة على اتفاقية التعاقد. يحق لصاحب الدعوة تمديد فترة التعاقد حتى 3 فترات, مدة كل منها سنة واحدة (تنفيذ التمديد). فترة التعاقد السنوية هي حتى منح 1,000 ساعة عمل من قبل الفائز لكن يحق لصاحب الدعوة توسيع التعاقد بحجم يصل حتى 500 ساعة إضافية في كل سنة.

2. الاشتراك في المناقصة مشروط باستيفاء شروط الحد الأدنى المفصلة في مستندات المناقصة, بما في ذلك الشروط المفصلة فيما يلي:

2.1. لمقدم العرض خبرة 7 سنوات على الأقل بتنفيذ أعمال استشارة اقتصادية.

2.2. على مُقدم العرض أن يقترح طاقم مكون من رئيس طاقم وعضوين اثنين. على أعضاء الطاقم أن يكونوا موظفين لدى مُقدم العرض واستيفاء الشروط التالية:

• رئيس طاقم- اقتصادي صاحب خبرة مهنية بتنفيذ أعمال استشارة اقتصادية لفترة 7 سنوات على الأقل (حتى الموعد الأخير لتقديم العروض).

• أعضاء الطاقم- اقتصاديون أصحاب خبرة مهنية لمدة 5 سنوات على الأقل بتنفيذ أعمال استشارة اقتصادية. يُمكن أن يكون أحد أعضاء الطاقم مُدقق حسابات صاحب خبرة 5 سنوات على الأقل في تدقيق الحسابات, ابتداءً من التاريخ المشار اليه في رخصة مُدقق الحسابات (وحتى الموعد الأخير لتقديم العروض).

3. المبلغ المُحدد في العرض يجب أن يكون سارياً لمدة 180 يوم من الموعد الأخير لتقديم العروض لهذه المناقصة.

4. يُمكن تحميل جميع مستندات المناقصة, بدون دفع, من موقع وزارة المالية www.ag.mof.gov.il ومن موقع مديرية المشتريات الحكومية بالعنوان www.mr.gov.il تحت العنوان "مناقصات حكومية".

5. يُمكن إرسال الأسئلة بخصوص هذه المناقصة حتى 29 حزيران 2017 في تمام الساعة 12:00, خطياً وبالطريقة المفصلة في مستندات المناقصة.

6. يجب تقديم العروض بمُغلف مُغلق, ووضعها في صندوق المناقصات رقم 1 لشعبة المحاسب العام, وزارة المالية في القدس, شارع كابلان 1, الطابق 3, حتى موعد أقصاه 16 تموز 2017, في تمام الساعة 12:00.

في حالة وجود تناقض بين تعليمات هذا الإعلان وبين التعليمات المفصلة في مستندات المناقصة, تكون الأخيرة هي المُلزِمة.